|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **جامعة بنها** |  |  **(كلية التربية النوعية)** |
| **قسم الإعلام التربوي** |  | **الفرقة الأولي** |
| **العام الجامعي (2013/ 2014)** |  | **الفصل الدراسي الأول** |
| **امتحان مادة** |  | **تاريخ مصر والعالم** |

\* \* \* \* \*

**نموج إجابة امتحان تاريخ مصر والعالم**

**تاريخ الأمتحان 31/12/2013**

**إجابة السؤال الأول:**

1. **اكتب مقالاً تاريخيًّا عن التحول الذي حدث في علاقات مصر بكل من بريطانيا والدولة العثمانية خلال فترة الحرب العالمية الأولي (1914-1918).**

**عندما تلبدت سماء المجتمع الدولي بغيوم الحرب العالمية الأولي (1914-1918) كانت مصر تتبع الدولة العثمانية من الناحية الرسمية، ولكنها في الوقت ذاته خاضعة لهيمنة الاحتلال البريطاني من الناحية الفعلية. وكان تحريرها أحد الأهداف الرئيسية لإعلان الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا، حيث لم تتخل الدولة العثمانية عن أمانيها في استرداد مصر من قبضة الاحتلال.**

**وعلى الجانب الآخر لم تكن بريطانيا تخشي خطر تركيا وحليفتها ألمانيا عسكريًا فحسب، وإنما كان السلطان العثماني بصفته خليفة المسلمين يسطيع أن يدخل في روع مسلمي العالم، ولاسيما في المستعمرات البريطانية أن الدولة العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية تخوض غمار حرب ضد دولة مسيحية تسعي لتحطيم العالم الإسلامي، وهو ما كان سيؤثر على المستعمرات البريطانية في مصر والهند.**

**وهكذا أصبحت مصر بين حجَّري الرحى، وأعلنت بريطانيا في 2 نوفمبر 1914 أنها سوف تتكفل بكل أعباء الدفاع عن مصر، وفُرضت الأحكام العرفية، وسارعت إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية في 6 نوفمبر 1914، وفرضت الحماية على مصر في 18 ديسمبر 1914، من دون مشورة الحكومة المصرية، وهو ما أثار حفيظة الشعب المصري، خاصة بعد أن ألغيِّت وزارة الخارجية المصرية، وعهَّد بمهامها إلى المندوب السامي البريطاني، كما حولت الحقوق السيادية التي كان يتمتع بها لسلطان تركيا والخديوي عباس حلمي الثاني إلى ملك بريطانيا العظمى، ونص قرار الحماية على أن تكون الاتصالات بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية بواسطة وكيل ملك بريطانيا، كما ترتب على إعلان الحماية أن ارتقت إنجلترا بوظيفة المعتمد والقنصل العام البريطاني إلى وظيفة المندوب السامي، وتقرر أيضًا إلغاء وظيفة قاضي مصر، الذي كان يُعيّن من قبل تركيا؛ كدليل على ارتباط العلاقة الدينية بين مصر ودولة الخلافة، وبذلك انقطع آخر رباط كان يربط مصر بالدولة العثمانية. وهكذا أصبحت مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية، بعد أن قضي على الاستقلال الداخلي والحقوق التي كانت لمصر بمقتضى الفرمانات الصادرة من الدولة العثمانية.**

**ولذلك شهدت مصر خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) العديد من التغيرات التي أثرت في تاريخها المعاصر، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، فقد اتسمت هذه الفترة بمتغيرات بدلت نُظُم الحكم، وقلبت أوضاع مصر السياسية داخليًّا وخارجيًّا، وغيرت الأوضاع الاقتصادية والاحتماعية.**

1. **كان سحب كل من الولايات المتحدة وإنجلترا عرضهما الخاص بتمويل مشروع السد العالي، وتأميم مصر لشركة قناة السويس كإجراء مضاد لهذا العمل العدائي. من الأسباب المباشرة لأزمة السويس 1956، فسر ذلك في ضوء ما درست.**

**كان سحب كل من الولايات المتحدة وإنجلترا عرضهما الخاص بتمويل مشروع السد العالي، من الأسباب المباشرة لتأميم مصر شركة قناة السويس كإجراء مضاد لهذا العمل العدائي، ولكنه لم يكن قرارًا طارئًا ولا عفويًا، كرد فعل متعجل على عملية سحب واشنطن ولندن لعرض التمويل، إذ يذكر البعض أن فكرة التأميم راودت مجلس قيادة الثورة منذ الشهور الأولى للثورة، وهناك من يقول إنه قد بدأ التفكير فيها منذ أوائل عام 1954، ومهما كان الأمر، فهذا يثبت أن القرار كان محل دراسة.**

**إذ كان مشروع السد من المشاريع المهمة التي راودت فكر جمال عبد الناصر منذ عام 1954، لما سيساهم فيه من توسيع رقعة الأراضي الزراعية وزيادة القوى الكهربائية، ولقد عرضت موسكو من جانبها عقب توقيع صفقة الأسلحة التشيكية الإسهام في بناء السد العالي، من خلال تقديم المعونة الفنية والمعدات والأموال، على أن تسدد بسلع خلال خمسة وعشرين عامًا، ولكن عبد الناصر تردد في قبول هذا العرض، لأسباب سياسية إقليمية وعالمية عدة، ومن ثم بدأت مصر خطواتها بشأن تمويل هذا المشروع مع البنك الدولي، وسرعان ما شاركت الولايات المتحدة وإنجلترا، إذ أفزعهما التقارب المصري السوڤيتي، فقد خشيتا من تزايد الاتجاه الشيوعي في مصر، مما يترتب عليه نتائج بالغة السوء على نفوذهما في مصر والمنطقة العربية، ومن ثم قررتا إبعاد السوڤييت عن هذا المشروع بأي ثمن، فالتقطت إنجلترا زمام المبادرة، وعرضت على الولايات المتحدة أن تبادر حكومتا الدولتين بتمويل المشروع، وأخذ إيدن يزين للمسئولين الأمريكيين المكاسب السياسية التي يمكن أن يحققها بلداهما جراء ذلك في المنطقة العربية، فأيدته الولايات المتحدة**

**وقد كان هذا التأييد محل ترحيب جمال عبد الناصر في بادئ الأمر، ومن ثم أُعلن في 16 ديسمبر 1955 التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بأن يتولى البنك الدولي والولايات المتحدة وإنجلترا مشاركة الحكومة المصرية تمويل إنشاء السد، وقد قدرت التكليفات الأولية لعملية الإنشاء بـ1.3 مليار دولار، قُسم هذا المبلغ على مرحلتين، الأولى قُدرت تكلفتها بنحو 70 مليون دولار، كان نصيب الولايات المتحدة منها 56 مليون دولار، وإنجلترا 14 مليون دولار، أما المرحلة الثانية فقد تقرر تغطيتها من خلال اقتراض 200 مليون دولار من البنك الدولي، و130 مليون دولار من الولايات المتحدة، إضافة إلى 80 مليون دولار من إنجلترا، على أن تسدد الحكومة المصرية هذه القروض على أقساط سنوية طيلة أربعين عامًا بفائدة قدرها 5%، وأن تقوم بتوفير النقد المَحَلِّي اللازم لتكملة تمويل المشروع، هذا بالإضافة إلى منحتين، الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليونًا من الجنيهات، والثانية من إنجلترا وتبلغ خمسة ملايين ونصف المليون من الجنيهات.**

**وقد ربطت الأطراف الثلاثة مساعدتها لمصر بشروط عدة، لعل أهمها أن ترصد مصر ثلث دخلها القومي لمدة عشر سنوات لهذا الغرض، ووضع ضوابط للحد من زيادة التضخم، وألا تقبل مصر قروضًا أخرى أو تعقد اتفاقيات في هذا الصدد دون موافقة البنك الدولي، وكان الهدف من هذا كله تكبيل أيدي جمال عبد الناصر بالقيود المالية كى يفقد حرية الحركة ويعجز عن عقد أي صفقات جديدة مع الروس، وهو ما أغضب عبد الناصر.**

**استمرت المفاوضات بين الطرفين بين شد وجذب إلى أن أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا في 19 يوليو 1956 أكدت فيه سحب عرضها لتمويل السد العالي، بحجة أن الاقتصاد المصري ليس بمقدوره تحمل الأعباء الاقتصادية للقيام بمثل هذا المشروع، وتبعتها إنجلترا بقرار مماثل في اليوم التالي، كما أعلن يوچين بلاك Eugene Black رئيس البنك الدولي أن البنك لا يستطيع دفع مبلغ مئة مليون الدولار الذي كان قد وعد مصر بدفعه لتمويل هذا المشروع، ومن المؤكد أن الأسباب الحقيقية للرفض كانت سياسية، وذلك نتيجة اتجاهات مصر السياسية التي لم تكن تتماشى مع المصالح الغربية آنذاك، الأمرالذي دفع عبد الناصر لتأميم القناة.**

**إجابة السؤال الثاني:**

* **بما تفسر (أجب عن نقطة واحدة فقط):**
1. **رفض الحركة الوطنية المصرية لتصريح 28 فبراير 1922 رغم أنه نص على استقلال مصر وسيادتها. رفضت الحركة الوطنية التصريح لأنه لا يرقي إلي الاستقلال التام الذي يطمح إليه الشعب، كما أنه لم يحقق حرية البلاد وسيادتها. وذلك وفقًا للتحفظات الأربعة التي تضمنها التصريح وهي : أولاً: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر. ثانيًا: الدفاع عن مصر ضد أيّ عدوان أجنبي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ثالثًا: حماية المصالح الأجنبية والأقليات. رابعًا: مسألة السودان. وبالتالي فإنه لم يتضمن جلاء الاحتلال، فاستمر كفاح الشعب في سبيل الجلاء حتى أفرجت لندن عن سعد زغلول ورفاقه في أبريل 1923.**
2. **عدم استفادة الأحزاب المصرية من تراكم خبرات تجربتها التاريخية. وذلك للأسباب التالية: أولاً: ساد التجربة نظام الحزب الواحد القوى رغم التعددية، بمعني أنه كان هناك حزب واحد قوى يسيطر على مجريات الحياة السياسية، وكانت بقية الأحزاب كرتونية ليس لها دورًا فاعلاً في الحياية السياسية. ثانيًّا: شهدت التجربة الحزبية شخصنة قائد الحزب، بمعني أن الحزب القوي كان يقوده ويسيطر عليه شخص واحد فقط، كما هو الحال مع مصطفي كامل ومحمد فريد في الحزب الوطني، وسعد زغلول ومصطفي النحاس في حزب الوفد ... إلخ، وهذا حرم مصر من المنافسة الحقيقة وخلق كوادر بشرية جديدة. رابعًا : لم تستفد الأحزاب المصرية من واقع التجربة التاريخية المتقطعة ومن تراكم الخبرات السياسية التي قامت على أنقاض بعضها البعض، فالتجارب الحزبية المختلفة كل منها قام على أنقاض التجربة السابقة عليه، عبر فترات وأجيال متفاوتة، إذ انطلقت المرحلة الأولي عام 1907 ولكنها اختفت مع تنكيل بريطانيا بقيادات الحزب الوطني قائد هذه المرحلة مع اندلاع الحرب العالمية الأولي وتجمدت الحياة الحزبية طوال فترة الحرب حتى عام ثورة 1919، وجاءت المرحلة الثانية خلال الفترة من 1919إلى 1952، وقادها حزب الوفد، ثم توقفت بعد حل جنرالات ثورة يوليو للأحزاب السياسية، ولم تعد إلا في أواخر عهد السادات، وبالتالى لم تستفد الأحزاب المصرية من التراكم الذى يقود التطور. رابعًا: جاءت التجربة الحزبية في عهد السادات ومبارك كهبة من الحاكم للمحكومين، مما أفقد الحياة الديمقراطية معناها الحقيقي.**

\* \* \* \* \*

**مـع أطيب الأمنيات بالتوفيق والسـداد**